

Distr.: General
19 January 2015
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا - بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو

أولا - مقدمة

١ - يُقدَّم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ٢١٥٧ (٢٠١٤) الذي طلب فيه المجلس إليَّ أن أجري استعراضا شاملا لولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو (مكتب الأمم المتحدة المتكامل) لكفالة اتساقها مع الأولويات التي حدَّدتها الحكومة الديمقراطية الشرعية. وبالإضافة إلى عرض نتائج الاستعراض وتوصياته الرئيسية، يقدم التقرير ما استجد من تطورات سياسية وأمنية وفي مجال حقوق الإنسان وتطورات اقتصادية - اجتماعية وإنسانية رئيسية منذ المعلومات المستكملة التي قدَّمتها في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ (S/2014/805) ويُقدِّم التقرير أيضا معلومات عن حالة تنفيذ القرار ٢١٥٧ (٢٠١٤) منذ تقريري المؤرخ ١٢ أيار/مايو ٢٠١٤ (S/2014/333).

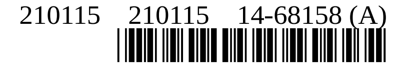
ثانيا - التطورات الرئيسية في غينيا - بيساو

ألف - التطورات السياسية

٢ - ظلت الحالة السياسية في غينيا - بيساو مستقرة خلال الفترة قيد الاستعراض، وركَّزت الحكومة على تنفيذ أولوياتها الملحة والتحضير لاجتماع المائدة المستديرة للشركاء المقرَّر عقده في ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٥.

٣ - وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، اتخذت الجمعية الوطنية قرارين هامين بغرض تنفيذ برنامج الإصلاح الذي أعدَّته. فأولا، انتخبت الجمعية الوطنية فرانسيسكو بينانتي مفتشا عاما لمكافحة الفساد وأنطونيو جيسوس سيمويس منديس وبيدرو موراتو ميلاكو نائبين له. وهذه التعيينات بمثابة إشارة إيجابية إلى أن الحكومة عاقدة العزم على التصدي للفساد. وثانيا،



اتخذت الجمعية الوطنية قرارا يقضي بتنشيط اللجنة المخصَّصة لمراجعة الدستور التي أنشئت في عام ٢٠١٠. وسيتولى رئيس الجمعية الوطنية، سيبريانو كاساما، رئاسة اللجنة التي تضم نوابا من كافة الأحزاب السياسية الممثلة في الجمعية الوطنية. وحرصا على ضمان مشاركة واسعة في هذه العملية، ستضم اللجنة أيضا ممثلين عن المجتمع المدني والجماعات الدينية، وكذلك ممثلين عن كلية الحقوق في جامعة أميلكار كابرال.

٤ - وواصلت الحكومة اتخاذ تدابير لإصلاح قطاع الأمن. وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، أذنت لوزير الدفاع بإنشاء لجنة لاستعراض قائمة الأفراد العسكريين المقرَّر تسريحهم عن طريق التقاعد. وبدأت اللجنة التي تضم مسؤولين من وزارة الدفاع والقوات المسلحة على حد سواء تستعرض المعايير المحددة لأفراد الأمن الذين سيُسرَّحون وسيتقاضون معاشا تقاعديا من صندوق المعاشات التعاقدية الخاص المقرَّر إنشاؤه والقوائم بأسماء هؤلاء الأفراد.

باء - الحالة الأمنية

٥ - ظلت الحالة الأمنية في غينيا - بيساو هادئة ومستقرة بوجه عام خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقام الرئيس الجديد لهيئة أركان القوات المسلحة، الفريق بياغي نا نتان، بتبديل قادة مختلف الوحدات العسكرية تدريجيا منذ تعيينه في ١٧ أيلول/سبتمبر. وفي ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، عيَّن رئيس غينيا - بيساو، جوزيه ماريو فاز، العميد جواو كورييا، بناء على توصية من رئيس الوزراء، في منصب المدير العام الجديد لأجهزة المعلومات وأمن الدولة. وكان العميد كورييا قد عمل مفوضا عاما لشرطة النظام العام قبل الانقلاب الذي وقع في نيسان/أبريل ٢٠١٢.

٦ - وعقب سلسلة من الحوادث المتعلقة بمخلِّفات الحرب غير المنفجرة، فضلا عن طلب وزارة الدفاع الحصول على دعم مكتب الأمم المتحدة المتكامل لتدمير مخزون الذخائر المتقادمة، أوفد أحد خبراء دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام إلى غينيا - بيساو في الفترة بين ٤ و ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر لتقييم الحالة وتقديم توصيات للأمم المتحدة لتقديم الدعم. واجتمع الخبير بموظفين من القوات المسلحة ووزارتي الدفاع والداخلية والمنظمات غير الحكومية المشاركة في إزالة الألغام. وأوصى في تقريره بأن يساعد مكتب الأمم المتحدة المتكامل في تعبئة الموارد من المجتمع الدولي من أجل تمكين المنظمات غير الحكومية الوطنية من استئناف أنشطة إزالة الألغام. وأوصى أيضا بأن يعمل مكتب الأمم المتحدة المتكامل مع سلطات غينيا - بيساو لضمان تعاون المؤسسة العسكرية ودعمها لبرنامج تدمير الذخائر.

جيم – الحالة الاجتماعية – الاقتصادية والإنسانية

٧ – مع أن الحالة الاجتماعية – الاقتصادية في غينيا – بيساو لا تزال هشة، هناك بعض البوادر المشجعة منذ تسلم الحكومة الجديدة مهامها في تموز/يوليه. ويجري حاليا دفع رواتب الموظفين العموميين، بدعمٍ من المانحين، ولقد طرأت تحسينات على الإمداد بالكهرباء والمياه، شملت بيساو بالدرجة الأولى. وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر، أقرَّت الجمعية الوطنية بالإجماع الميزانية العامة الوطنية للعام ٢٠١٥ بمبلغ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ١٤٨ فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (حوالي ٠٠٠ ٣٨٠ ٢٨٧ دولار). وسوف يغطى التمويل الخارجي العجز البالغ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ٥٧ فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (حوالي ٠٠٠ ٦٨٠ ١١٠ دولار). وفي أيلول/سبتمبر، أشارت توقعات صندوق النقد الدولي إلى أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سيبلغ ٢,٥ في المائة في عام ٢٠١٤، استنادا إلى الاستئناف التدريجي للاستثمارات بعد عودة النظام الدستوري.

٨ – ولا يزال جوز الكاجو سلعة التصدير الرئيسية في غينيا – بيساو وأهم مصادر الدخل للعديد من الأسر، ولا سيما في المناطق الريفية. ووفقا لبيانات حكومية مؤقتة، كانت غينيا – بيساو، حتى ١٥ أيلول/سبتمبر، قد صدَّرت ٩٠٠ ١٢٧ طن من جوز الكاجو في عام ٢٠١٤، من أصل الرقم المستهدف للصادرات وهو ٠٠٠ ١٤٠ طن، بسعر متوسط قدره ٩٩٧ دولارا للطن الواحد.

٩ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تعهَّد بعض الشركاء الدوليين والمؤسسات المالية بالتبرع لتقديم الدعم للسلطات الجديدة. وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، تعهد الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا بدفع ٥١٠ ملايين فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (زهاء ٧٣٣ ٩٦٨ دولارا) من أجل بناء سوق الماشية في بيغيني، بمنطقة كاشو. وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، خلال اجتماع فريق الاتصال الدولي المعني بغينيا – بيساو الذي عقد في نيويورك، أعلن الاتحاد الأوروبي التبرع بمبلغ قدره ٢٠ مليون يورو. وفي ٤ كانون الأول/ديسمبر، وقعت الحكومة اتفاقا مع البنك الدولي للحصول على تمويل بمبلغ ٤,٨٥ ملايين دولار في شكل دعم مباشر للميزانية و ٢,١٥ مليون دولار، في شكل دعم لأنشطة برنامج الأغذية العالمي في غينيا – بيساو.

١٠ – ولم يُبلَّغ عن حالات مشتبه فيها من حالات الإصابة بمرض فيروس إيبولا في غينيا – بيساو حتى الآن. ولقد أجرت بعثة مشتركة بين الوكالات تقودها منظمة الصحة العالمية زيارة إلى غينيا – بيساو في الفترة بين ١٤ و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر لتقييم حالة تأهب البلد لمواجهة مرض فيروس إيبولا. وخلصت البعثة إلى أن غينيا – بيساو قد أنجزت

٥١ في المائة من قائمة منظمة الصحة العالمية المرجعية للتأهب لمرض فيروس إيبولا بشأن المبادئ والمعايير والقدرات والممارسات الأساسية للوقاية من مرض فيروس إيبولا ومواجهته.

١١ - وفي ٢ كانون الأول/ديسمبر، أعلن رئيس وزراء غينيا - بيساو، سيمويس بيريرا، إعادة فتح حدود البلد مع غينيا. وكانت الحدود قد أغلقت منذ ١٤ آب/أغسطس كإجراء وقائي للحيلولة دون انتشار مرض فيروس إيبولا في غينيا - بيساو. ويكتسب هذا القرار أهمية للتجارة عبر الحدود، ولا سيما بالنسبة إلى المجتمعات المحلية المعنية مباشرة.

دال - حالة حقوق الإنسان

١٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تُسجَّل انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في غينيا - بيساو. ومع ذلك، لم يُحرز سوى تقدم ضئيل جدا في التحقيق بشأن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي ارتكبت في الماضي ومحاسبة مرتكبيها. وحدث استثناء وحيد تمثل في قيام مكتب المدعي العام بإعادة فتح التحقيق في حادثة تعرُّض وزير الدولة للنقل والاتصالات في الحكومة الانتقالية السابقة، أورلاندو منديس فييغاس، للضرب التي وقعت في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد مكتب المدعي العام جلسة استماع لاستجواب ثلاثة من المشتبه فيهم فيما يتعلق بهذه القضية.

ثالثا - حالة تنفيذ ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو

ألف - دعم إجراء حوارٍ سياسي شامل للجميع وعملية للمصالحة الوطنية تيسيراً للحكم الديمقراطي

١٣ - شرعت الجمعية الوطنية في بذل الجهود لتنشيط عملية الحوار والمصالحة على الصعيد الوطني. وفي الفترة بين ٣١ تشرين الأول/أكتوبر و ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم مكتب الأمم المتحدة المتكامل الدعم لتنظيم معتكف لمدة ثلاثة أيام للجنة المنظِّمة لمؤتمر المصالحة الوطنية من أجل استعراض التقارير عن العمل الذي أنجز قبل تعليق أنشطتها في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١. وحدَّد المشاركون عددا من الأنشطة المقرَّر الاضطلاع بها تمهيدا لعقد مؤتمر المصالحة الوطنية في عام ٢٠١٥. ومن المتوقع أن تقدم اللجنة نتائجها وتوصياتها إلى اللجنة الفخرية لإقرارها. وتتألف اللجنة الفخرية من رئيس جمهورية غينيا - بيساو، ورئيس الجمعية الوطنية، ورئيس الوزراء، ورئيس القضاة، والزعماء الدينيين، وممثلي المنظمات الدولية.

باء – المساعدة في تعزيز المؤسسات الديمقراطية والنهوض بقدرة أجهزة الدولة على العمل بفعالية وفقا لأحكام الدستور

١٤ – خلال الفترة قيد الاستعراض، قدم مكتب الأمم المتحدة المتكامل الدعم للجمعية الوطنية من أجل تنظيم دورتين تدريبيتين، في الفترة بين ٢١ و ٢٥ تموز/يوليه وفي الفترة بين ٢٦ و ٢٩ آب/أغسطس، بهدف تعزيز قدرات النواب المنتخبين حديثا البالغ عددهم ١٠٢. واستطاع المشاركون بفضل هذا التدريب تحسين فهم دورهم ومسؤولياتهم على النحو المبين في الدستور الوطني. ووفر مكتب الأمم المتحدة المتكامل أيضا التدريب للبرلمانيين في مجال حقوق الإنسان وتعميم مراعاة المنظور الجنساني. وبالمثل، في الفترة بين ٥ و ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم مكتب الأمم المتحدة المتكامل الدعم للجمعية الوطنية لتنظيم حلقة عمل لمدة ثلاثة أيام من أجل تعزيز قدرة النواب على تحليل ميزانية الدولة ومراقبة البرلمان للإجراءات التي تتخذها الحكومة.

جيم – تقديم المشورة والدعم الاستراتيجيين والتقنيين لإنشاء أجهزة لإنفاذ القانون وأجهزة للعدالة الجنائية والسجون تتسم بالفعالية والكفاءة، تكون قادرة على الحفاظ على الأمن العام ومكافحة الإفلات من العقاب واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها دوليا في الوقت ذاته

١٥ – تواصل الأمم المتحدة الاضطلاع بدور تنسيقي في مجال الشرطة والعدالة والإصلاحيات من خلال جهة الاتصال العالمية المعنية بالشرطة والقضاء والإصلاحيات. وفي أيار/مايو وحزيران/يونيه، أجرى مكتب الأمم المتحدة المتكامل عمليات تقييم لقدرات شرطة النظام العام والشرطة القضائية والحرس الوطني. وحدَّدت عمليات التقييم فهما أساسيا لحالة المؤسسات الأمنية في مجالات اللوجستيات والسياسات والإجراءات والتدريب والتنسيق المشترك بين الوكالات. وستساعد عمليات التقييم في التخطيط لمشاريع بناء القدرات. وعلى نفس المنوال، في الفترة بين ١٦ حزيران/يونيه و ٣ تموز/يوليه، أجرى كل من مكتب الأمم المتحدة المتكامل ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة اليونيسيف ست عمليات تقييم للمراكز الحدودية من أجل جمع المعلومات عن الأوضاع في الميدان وتحديد خط مرجعي لإعداد المشاريع المقبلة. وأظهرت عمليات التقييم أن الموظفين في المراكز الحدودية لا يستطيعون أداء واجباتهم بفعالية بسبب النقص في التدريب وقلة المعرفة بالقوانين الوطنية المعمول بها، وبسبب الافتقار إلى مرافق المكاتب والمعدات.

١٦ - وفي الفترة الممتدة بين أيار/مايو وتشرين الثاني/نوفمبر، وبمشاركة المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) ومكتب الأمم المتحدة المتكامل، عقد المجلس الأعلى لتنسيق أعمال الشرطة والأمن الداخلي الذي يضم رؤساء مؤسسات الشرطة ستة اجتماعات لتعزيز التنسيق وتبادل المعلومات وإجراء تحليل أمني مشترك بين مختلف مؤسسات الشرطة. وتولى مكتب الأمم المتحدة المتكامل إدارة جدول الأعمال وأدى دور الأمانة لهذه الاجتماعات.

١٧ - وفي الفترة بين ٣ و ٨ تموز/يوليه، وبفضل دعم مالي من صندوق بناء السلام، نظم مكتب الأمم المتحدة المتكامل دورة تدريبية متخصصة في مجال تقنيات مكافحة الشغب شملت ٦٠ ضابطا، من بينهم امرأتان، من وحدة التدخل السريع التابعة لشرطة النظام العام. وقدم مكتب الأمم المتحدة المتكامل أيضا هبة عبارة عن ٥٠ مجموعة من المعدات الدفاعية (دروع وخوذات وهراوات) لمكافحة الشغب.

١٨ - وواصلت الأمم المتحدة دعم السلطات الوطنية في معالجة المسائل المتصلة بالحق في الصحة وحقوق الأشخاص المحرومين من حريتهم. وفي الفترة بين ١ أيار/مايو و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، استفاد أكثر من ١ ١٢٠ شخصا من الخدمات التي قدمتها مراكز تيسير الاحتكام إلى القضاء (٢٢ في المائة منهم من النساء) بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقدم مكتب الأمم المتحدة المتكامل المزيد من الدعم إلى وزارة العدل في صياغة الإجراءات الداخلية للسجون لكفالة الامتثال للقانون الوطني والصكوك الدولية المتعلقة بالسجناء المحكوم عليهم وغيرهم من المحتجزين. وفي أوائل أيلول/سبتمبر، قدَّم مكتب الأمم المتحدة المتكامل الدعم لتوزيع قواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجينات والتدابير غير الاحتجازية للمجرمات على حراس السجون وغيرهم من المعنيين بالمسائل المتصلة بالاحتجاز.

١٩ - وفي الفترة بين ١٤ و ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، قام مكتب الأمم المتحدة المتكامل بتيسير وتمويل حلقة عمل بشأن إدارة السجون وسيادة القانون نظمتها مديرية السجون التابعة لوزارة العدل. وشارك ما مجموعه ٢٥ من مديري السجون والعاملين في الحقل الاجتماعي وموظفي السجون، من بينهم أربع نساء، في حلقة العمل التي تهدف إلى زيادة معارف موظفي السجون ومهاراتهم في مجالي إدارة السجون وسيادة القانون وفقا للمعايير الدولية. ومن المجالات المشمولة بحلقة العمل المعايير الوطنية والدولية لمعاملة السجناء، والبدائل عن الاحتجاز، وردّ الاعتبار الاجتماعي.

٢٠ - وبدعمٍ من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أطلق مركز التدريب القضائي الوطني في ١٥ تموز/يوليه برنامجا لتنمية القدرات لمدة ستة أسابيع في مجالي القانون المدني والقانون الجنائي لفائدة ١٦ موظفا قضائيا وقاضيا ومدعيا عاما. ولقد ألحق جميع الموظفين المعينين

بالمحاكم القطاعية والإقليمية. وفيما يتعلق بتقديم خدمات العدالة في المناطق النائية، ساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وزارتي العدل والأشغال العامة في إجراء دراسات جدوى في منطقتي كاشو وأويو لتحديد مواقع مناسبة من أجل بناء المحاكم القطاعية. ولقد بدأ تشييد تلك المحاكم في كلتا المنطقتين في كانون الأول/ديسمبر.

٢١ - وفي الفترة بين ٢٨ و ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، نظمت وزارة العدل، بدعمٍ من مكتب الأمم المتحدة المتكامل، المنتدى الوطني الرابع المعني بالعدالة الجنائية. وأوصى المشاركون في المنتدى بإجراء استعراض شامل للقوانين الجنائية ذات الصلة وبإنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات لدراسة الإطار القانوني الوطني الذي يُنظِّم القضاء العسكري بهدف مواءمته مع الدستور والمعايير الدولية ومعايير حقوق الإنسان.

دال - تقديم المشورة والدعم الاستراتيجيين والتقنيين للسلطات الوطنية والجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك تقديمهما بالتنسيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبعثتها في غينيا - بيساو، في تنفيذ إصلاح قطاع الأمن الوطني واستراتيجيات سيادة القانون وإنشاء نظامين للقضاء المدني والعسكري متوافقين مع المعايير الدولية

٢٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل التنسيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والسلطات الوطنية فيما يتعلق بالإصلاح الشامل لقطاع الدفاع والأمن، وفقا لقرار مجلس الأمن ٢١٥١ (٢٠١٤).

٢٣ - وفي ١٥ أيلول/سبتمبر، قدمت الخلية المشتركة بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وغينيا - بيساو، التابعة للأمانة الدائمة للجنة التوجيهية لإصلاح قطاع الأمن الوطني، إلى وزير الدفاع مشروع مقترح بشأن حُزم استحقاقات التقاعد للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة. ويُبيِّن مشروع المقترح عدد المستفيدين من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، ويقدم تفاصيل عن استحقاقاتهم المستقبلية، بما في ذلك استحقاقات السكن والرعاية الطبية والنقل، استنادا إلى رتبهم وطول مدة خدمتهم. ويكرِّر المشروع الخطط السابقة التي تقضي بدفع مبلغ مقطوع يُصرف دفعة واحدة، يليه معاش تقاعدي شهري على مدى فترة خمس سنوات. ويتضمن مشروع المقترح قائمة بأسماء ٧٥٣ موظفا سيُحالون إلى التقاعد في أولى الدفعات الخمس على مدى فترة خمس سنوات. وسيصل مجموع عدد المتقاعدين في الدفعات الخمس إلى ٢٨٢ ٢ فرداً. ويعتبر مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو عضواً في الأمانة الدائمة.

هاء – مساعدة السلطات الوطنية في مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، بتعاون وثيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

٢٤ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت الجهود التي يبذلها كل من مكتب الأمم المتحدة المتكامل والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة من أجل تحسين القدرة التشغيلية والكفاءة في وكالات إنفاذ القانون الوطنية التي تقوم بالتحقيق، ومواءمتها مع المعايير الدولية. ومنذ تموز/يوليه، انتقل مستشار تابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة إلى مكتب مشترك مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل من أجل تيسير مرحلة التشغيل الكامل لوحدة مكافحة الجريمة عبر الوطنية لغينيا – بيساو في إطار مبادرة ساحل غرب أفريقيا. وبالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل، عمل الخبير الاستشاري على تيسير عدة دورات تدريبية لأفراد الوحدة. ففي الفترة بين ١٥ و ٢٦ أيلول/سبتمبر، تلقى ٢٠ ضابط شرطة، من بينهم أربع نساء، يعملون في الوحدة وفي غيرها من وكالات إنفاذ القانون، تدريباً متقدماً في استعمال الحاسوب. وفي الفترة بين ٢٢ و ٢٦ أيلول/سبتمبر، تلقى ١٠ أفراد من الوحدة ومن الشرطة القضائية تدريبا في تقنيات تحليل الجريمة. وفي الفترة بين ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر و ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، تلقى ٢٠ من موظفي إنفاذ القانون، من بينهم أربع نساء، تدريباً يرمي إلى تحسين تحليل الجريمة في مجال الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال، ولا سيما في جمع البيانات وتنظيمها وتصنيفها ونشرها وإعادة تقييمها.

٢٥ – وفي الفترة بين ١٩ حزيران/يونيه و ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، أجرت الشرطة القضائية ووحدة مكافحة الجريمة عبر الوطنية أربع عمليات أسفرت عن اعتقال ستة أشخاص وضبط ٣ كيلوغرامات من الكوكايين و ٥٧ كيلوغراما من الماريخوانا. وفي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، وافقت وزارة العدل على ثلاثة إجراءات تشغيل موحدة للوحدة والشرطة القضائية فيما يتعلق بإتلاف المخدرات المضبوطة، وتحليل البيانات من أجل التحقيقات الجنائية، والتعامل مع المخبرين. وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، وفرت الحكومة مبنى سيُخصَّص لمكتب الوحدة. وستُقاسمها هذا المبنى إدارات كل من شرطة النظام العام والشرطة القضائية والجمارك والحرس الوطني.

٢٦ – وفي الفترة بين ٢٤ و ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، قدَّم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة المتكامل الدعم لتنظيم اجتماع بشأن الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات. وحضر هذا الاجتماع الذي عُقد بناء على دعوة من رئيس الوزراء ورئيس الجمعية الوطنية أكثر من ١٠٠ مشارك من الجمعية الوطنية ومن الحكومة. وناقش

المشاركون قضايا الاتجار بالمخدرات والفساد وغسل الأموال والإرهاب، فضلا عن كيفية تعزيز نظام العدالة الجنائية من أجل مكافحة هذه الجرائم في غينيا - بيساو. وفي نهاية الاجتماع، اعتمد المشاركون إعلاناً سياسياً أكّدوا فيه التزام الجمعية الوطنية والحكومة بالعمل معا من أجل التصدي للتهديدات التي تشكلها الجريمة المنظمة للسلام والاستقرار في غينيا - بيساو.

واو - مساعدة السلطات الوطنية في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها والاضطلاع أيضا بأنشطة رصد حقوق الإنسان وإعداد تقارير عنها

٢٧ - في ٤ و ٥ حزيران/يونيه، قدم مكتب الأمم المتحدة المتكامل الدعم للاحتفال بيوم الطفل العالمي لفائدة ١٥٠ طفلاً في ست مدارس في منطقة بافاتا. وشملت هذه المناسبات عرض أفلام وإجراء مناقشات بشأن الحق في التعليم والصحة والحماية من العنف وسوء المعاملة.

٢٨ - وفي الفترة بين ٧ و ١١ تموز/يوليه والفترة بين ٢٧ و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، أجرى مركز التدريب القضائي، بدعم من مكتب الأمم المتحدة المتكامل، المرحلتين الثانية والثالثة من سلسلة دورات تدريبية مدة الواحدة منها أسبوع واحد بشأن حقوق الإنسان في مجال إقامة العدل. وكان من بين المشاركين موظفون قضائيون وموظفون مكلفون بإنفاذ القانون في بيساو والمناطق. وركز التدريب على المبادئ الدولية ذات الصلة باستقلال وحياد الجهات الفاعلة القضائية، وحقوق وحماية الأشخاص المحرومين من حريتهم، وتطبيق الحبس الاحتياطي، والحق في مراعاة الأصول القانونية وفي محاكمة عادلة.

٢٩ - وفي الفترة بين ١١ و ١٤ آب/أغسطس، عقد مكتب الأمم المتحدة المتكامل حلقات دراسية حول حقوق الإنسان لفائدة ٣٠ فرداً من أفراد قوات الأمن في منطقتي بافاتا وغابو. وركز التدريب على قوانين حقوق الإنسان الدولية والوطنية، ولا سيما مدوَّنة الأمم المتحدة لقواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، والمعايير الوطنية الدنيا لمعاملة السجناء، والقانون المتعلق بتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (الذي اعتمد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤)، والقوانين المتعلقة بالعنف العائلي والاتجار بالبشر.

زاي - تعميم مراعاة المنظور الجنساني في أنشطة بناء السلام، وفقا لقراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨)

٣٠ - في الفترة بين ١٦ و ٢٥ حزيران/يونيه، أنهى كل من مكتب الأمم المتحدة المتكامل والمجلس الإسلامي لغينيا - بيساو إعداد تقرير عن دور الرجل ودور المرأة في قيادة المجلس

وعن دور المرأة في الوساطة وتسوية التراعات في غينيا – بيساو. وتضمن التقرير التوصيات التالية: مواصلة الجهود الرامية إلى زيادة بناء قدرات الرجال والنساء على حد سواء بشأن الشؤون الجنسانية وحقوق المرأة فيما يتصل بالإسلام؛ وتحديد النساء القياديات داخل المجلس وتمكينهن من أداء دور الوسطاء، استنادا إلى الخبرات التقليدية والصكوك الدولية لحقوق الإنسان؛ والجمع بين النساء العاملات في قطاع إنفاذ القانون والقيادات النسائية من المجلس للعمل معا على حلِّ التراعات. وسينجز مكتب الأمم المتحدة المتكامل نسخة مترجمة من التقرير، وسيوفرها للشركاء وللمجلس لتعميمها على نطاق أوسع.

٣١ – وفي ١٠ أيلول/سبتمبر، نظم مكتب الأمم المتحدة المتكامل، بالشراكة مع وزارة الدفاع ووزارة شؤون المرأة والأسرة والتماسك الاجتماعي، حلقة عمل لفائدة الصحفيين وموظفي الخدمة المدنية وممثلي المنظمات النسائية بشأن التوعية بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وخطة العمل الوطنية للقضايا الجنسانية. ويتمثل الهدف من حلقة العمل تلك في حشد جهود الحكومة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع مجالات عملها ولبناء القدرات الوطنية في القطاع العام لاستعراض خطة العمل. وأوصى المشاركون باستعراض خطة العمل واستراتيجية تنفيذها، وبتعديل قانون الانتخابات من أجل زيادة المشاركة السياسية للمرأة، وبتعيين منسقين للشؤون الجنسانية في الوزارات الحكومية التنفيذية. وطلب المشاركون أيضاً إلى وزارة شؤون المرأة والأسرة والتماسك الاجتماعي العمل على توفير التمويل لتنفيذ خطة العمل ولتيسير المشاورات الإقليمية بشأن القضايا الجنسانية.

٣٢ – وفي ٢٨ و ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، نظمت وزارة شؤون المرأة والأسرة والتماسك الاجتماعي وشبكة السلام والأمن للنساء التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة المتكامل، حلقة عمل لمدة يومين في كانتشونغو بمنطقة كاشو، استفادت منها ٥٠ امرأة من منظمات المجتمع المدني وكيانات الإدارة العامة والأحزاب السياسية. وسعت حلقة العمل إلى التوعية بضرورة تعديل التشريعات، بما في ذلك الدستور، من أجل مواءمتها مع قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وفي نهاية الاجتماع، أصدر المشاركون إعلاناً يطالبون فيه بالاعتماد العاجل للتدابير المتصلة بتخصيص حصص للمرأة في القانون الانتخابي وفي قانون الأحزاب السياسية؛ وباستعراض وثيقة السياسات المتعلقة بإصلاح قطاعي الدفاع والأمن لكفالة أنها تشمل صراحة القضايا الجنسانية؛ وبإدماج حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين في المناهج التعليمية الوطنية لمكافحة التمييز وارتفاع معدل انتشار العنف العائلي ضد المرأة.

حاء - العمل مع لجنة بناء السلام دعماً لأولويات بناء السلام في غينيا - بيساو

٣٣ - في ١٤ آب/أغسطس، خصَّص صندوق بناء السلام مبلغ ٠٠٠ ٥٠٠ دولار لدعم مشروع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة يهدف إلى تعزيز القدرات الإلكترونية لتبادل المعلومات لدى الوكالات الوطنية لإنفاذ القوانين، بما فيها وحدة مكافحة الجريمة عبر الوطنية.

٣٤ - وزار السفير أنطونيو دي أغيار باتريوتا، رئيس لجنة بناء السلام ورئيس تشكيلة غينيا - بيساو التابعة لنفس اللجنة، غينيا - بيساو في ٢٩ و ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، لحضور الدورة الاستثنائية الثالثة عشرة لمجلس وزراء جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية. والتقى السيد باتريوتا رئيس الوزراء، ورئيس الجمعية الوطنية، والوزير المكلف بشؤون رئاسة مجلس الوزراء، ووزيري الدفاع والخارجية، وممثلي الخاص في غينيا - بيساو، وسفيري أنغولا ومفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وركزت المناقشات التي دارت في مختلف الاجتماعات على تحديد أفضل السبل الكفيلة بتمكين لجنة بناء السلام من مساعدة غينيا - بيساو في النهوض بالبلد دوليا، وعلى دعم السلطات الجديدة في تنفيذ الإصلاحات الرئيسية، ولا سيما في قطاع الأمن، وعلى الدفع قدما بأولويات الحكومة، وعلى دعم تعبئة الموارد، مع التركيز بصفة خاصة على اجتماع المائدة المستديرة للشركاء.

طاء - المساهمة في تعبئة المساعدة الدولية ومواءمتها وتنسيقها، بما في ذلك من أجل تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لإصلاح قطاع الأمن وسيادة القانون، وتعزيز التعاون مع الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، والاتحاد الأوروبي والشركاء الآخرين دعماً لإعادة إرساء النظام الدستوري وصونه وتحقيق الاستقرار في غينيا - بيساو

٣٥ - يعمل ممثلي الخاص بنشاط لكفالة التنسيق المستمر والفعال بين الشركاء الدوليين. فقد بدأ عقد اجتماعات تنسيق شهرية مع الشركاء الدوليين في غينيا - بيساو. وفي ١٤ و ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، اجتمع مع أمانة المنظمة الدولية للفرنكوفونية في باريس وأمانة مجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية في لشبونة. وفي الوقت الذي عمل فيه على التوعية بضرورة استمرار المشاركة في غينيا - بيساو، دعا أيضا إلى تحسين الدعم المقدم إلى الجهود التي تبذلها الحكومة لتنفيذ الإصلاحات في الدولة، ولا سيما في قطاعات الدفاع والأمن والعدالة. وشدَّد كذلك على أهمية المواءمة بين مواقف جميع الشركاء الدوليين وكفالة تنسيق الجهود.

٣٦ - وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد فريق الاتصال الدولي المعني بغينيا - بيساو اجتماعه العاشر في نيويورك، بعد عامين من الجمود. ورحَّب المشاركون في هذا الاجتماع الذي حضره ممثلي الخاص والشركاء الثنائيون والمتعددو الأطراف الرئيسيون لغينيا - بيساو، بالتقدم المحرز في هذا البلد، بما في ذلك الالتزام القوي للسلطات الجديدة ببدء تنفيذ الإصلاحات في مجالات الإدارة العامة والعدل والتعليم والخدمات العامة وفي قطاعي الدفاع والأمن. وأعربوا أيضاً عن دعمهم القوي لاستمرار وجود مكتب الأمم المتحدة المتكامل وبعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا - بيساو، ودعوا جميع الشركاء الدوليين إلى المشاركة بنشاط في مؤتمر المانحين المقبل.

رابعا - المسائل الشاملة لعدة قطاعات

ألف - التكامل في عمل منظومة الأمم المتحدة

٣٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اعتمدت القيادة العليا لفريق الأمم المتحدة القطري ومكتب الأمم المتحدة المتكامل خريطة طريق لإعداد إطار استراتيجي متكامل جديد (إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠) ستجري مواءمته مع الصيغة المحدَّثة للخطة الإنمائية الوطنية التي ستُعرض على الشركاء في اجتماع المائدة المستديرة للشركاء. ويُتوقع الانتهاء من إعداد إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وإقراره على الصعيد القطري بحلول نهاية شباط/فبراير ٢٠١٥.

الإعلام

٣٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تمحورت الأنشطة الإعلامية حول مشروع مموَّل من صندوق بناء السلام عن تعزيز الدور الرقابي لوسائط الإعلام في المجتمع الديمقراطي. وعمل مكتب الأمم المتحدة المتكامل على التوعية بسيادة القانون وحقوق الإنسان والقضايا الجنسانية، من خلال البرامج الإذاعية الوطنية والصحف الأسبوعية الرئيسية. وفي الفترة الممتدة بين تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر، نظم مكتب الأمم المتحدة المتكامل حلقات دراسية بشأن بناء المؤسسات في ساو دومينغوس وبافاتا وبوبا وبيساو لفائدة حوالي ٨٦ من مديري ومحرِّري وسائط الإعلام، بما في ذلك وحدة الصحافة في القوات المسلحة والمتحدِّثون الرسميون باسم الحكومة وممثلو المجتمع المدني. ونظم مكتب الأمم المتحدة المتكامل أيضا حملة توعية عامة لدعم فرقة العمل الحكومية المعنية بفيروس إيبولا.

باء - سلامة الموظفين وأمنهم

٣٩ - خلال الفترة قيد الاستعراض، لم تُوجَّه أي تهديدات مباشرة ضد موظفي الأمم المتحدة. ومع ذلك، فقد أفيد عن وقوع ثلاث عمليات سطو على مساكن تابعة للأمم المتحدة. وفي ضوء الحوادث التي جدَّت وشملت الانفجار العرضي لمخلفات الحرب، أُبلغ موظفو الأمم المتحدة بالمخاطر ونُبهوا إلى وجوب توخي الحيطة عند العمل في الميدان.

خامسا - النتائج الرئيسية للتقييم الاستراتيجي بشأن غينيا - بيساو

٤٠ - عملا بقرار مجلس الأمن ٢١٥٧ (٢٠١٤)، أوفدتُ بعثة تقييم استراتيجي إلى غينيا - بيساو في الفترة بين ٣ و ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ لإجراء استعراض شامل لولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل وكفالة اتساقها مع الأولويات التي حدَّدتها الحكومة الديمقراطية الشرعية. وضمَّت البعثة التي قادتها إدارة الشؤون السياسية ممثلين عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل، وفريق الأمم المتحدة القطري، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (ممثلا مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية)، ومكتب دعم بناء السلام، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب الأمين العام المساعد لسيادة القانون والمؤسسات الأمنية التابع لإدارة عمليات حفظ السلام، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وإدارة الدعم الميداني، وإدارة شؤون السلامة والأمن.

٤١ - وأجرت البعثة مشاورات مع مجموعة واسعة من المحاورين واستفادت من التعاون الكامل للسلطات في غينيا - بيساو. وعقدت اجتماعات مع السلطات الوطنية، بما في ذلك الرئيس، ورئيس الوزراء، ورئيس الجمعية الوطنية، علاوة على وزراء و/أو وزراء دولة في جميع الوزارات المعنية. وعُقدت اجتماعات أيضا مع ممثلين عن مؤسسات الدولة الأخرى، بما في ذلك المحكمة العليا، ومكتب المدعي العام، والمحكمة العسكرية، والوكالات المعنية بمسائل الأمن وإنفاذ القانون. وعقدت البعثة مشاورات مع أحزاب سياسية وجمعيات نسائية وزعماء دينيين وزعماء تقليديين وممثلين عن الشباب ومؤسسات إعلامية، وأجرت زيارة للمكتب الإقليمي لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في بافاتا للوقوف على المشاريع التي تدعمها الأمم المتحدة وللاتصال بمحاورين في المنطقة. وطوال الزيارة، تشاورت البعثة مع الشركاء الدوليين العاملين في غينيا - بيساو.

ألف – سياق عدم الاستقرار وعوامله الرئيسية

٤٢ – تشهد غينيا – بيساو حاليا مرحلة مفعمة بالأمل في أعقاب استعادة النظام الدستوري. واعتبرت جهات كثيرة أن الانتخابات التي أجريت في نيسان/أبريل وأيار/مايو كانت حرة ونزيهة وشفافة. والبلد لديه الآن حكومة شرعية وذات كفاءة وشاملة لجميع الأطراف. وقد أعرب الرئيس ورئيس الوزراء ورئيس الجمعية الوطنية، خلال الاجتماعات التي عقدوها مع بعثة التقييم الاستراتيجي، عن آراء متسقة عموما بشأن الأولويات الرئيسية للبلد والرؤية بشأن مستقبله. وتعبيرا عن هذا التوافق في الآراء، اعتمدت الجمعية الوطنية بالإجماع خطة أولويات الحكومة في أيلول/سبتمبر. ويعمل رئيس الوزراء على تهيئة بيئة سياسية تعاونية، ولقد ضم عدة أفراد من أحزاب المعارضة والمجتمع المدني إلى الحكومة، سعيا منه إلى بناء الثقة وتعزيز استقرار الحكومة. وتعيين خمس وزيرات من أصل ١٦ وزيرا، في وزاراتٍ منها وزارتا الدفاع والعدل الرئيسيتان، إنما يدل أيضا على الإرادة السياسية في تحقيق الحوكمة الشاملة للجميع.

٤٣ – وسارعت الحكومة، بمساعدة من الشركاء، إلى تبيان فوائد استعادة النظام الدستوري، ولا سيما بصرف أغلب متأخرات المرتبات في الخدمة العامة وبالعمل على زيادة تزويد السكان بالمرافق العامة. واتُّخذت خطوات أولية لإصلاح القوات المسلحة، وكان أبرزها إقالة رئيس أركانها، الجنرال أنطونيو إندجاي، في ١٥ أيلول/سبتمبر. وأنشأت الحكومة لجنة فنية وطنية تابعة لمكتب رئيس الوزراء من أجل استعراض الالتزامات التي تعهَّدت بها الحكومة الانتقالية السابقة، مع التركيز بوجه خاص على استخراج الموارد الطبيعية. وسيكون مؤتمر المانحين المقرَّر عقده في ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٥ حاسما لإحراز التقدم في ما يتعلق بعدد من الأولويات الحكومية وبدء العمل على المدى الطويل من أجل تحقيق الاستقرار في البلد سعيا للتركيز على تحقيق التنمية المستدامة.

٤٤ – وأبدت الحكومة إرادة سياسية قوية لتنفيذ الإصلاحات الضرورية، وهي تواجه في ذلك، منذ الآن، ما يشير إلى مقاومة تعترض سبيل تلك الإصلاحات. وعملية بناء الدولة في غينيا – بيساو في مراحلها الأولية. ويواجه البلد معدلات فقر مرتفعة للغاية وهشاشة في العقد الاجتماعي. وسيظل ارتباط الرئيس ورئيس الوزراء ورئيس الجمعية الوطنية بعلاقة بناءة متسما بأهمية بالغة في سياق دفعهم قدما بالإصلاحات الضرورية.

٤٥ – وفي الوقت نفسه، فاحتمال العودة مجددا إلى عدم الاستقرار وعدم الدستورية سيظل كبيرا ما بقيت أسبابهما الجذرية قائمة. فالبلد، منذ نيل استقلاله في عام ١٩٧٤، لم يشهد قط حكومة أكملت فترة ولايتها. فلقد وقعت انقلابات في أعوام ١٩٨٠ و ١٩٩٨ –

١٩٩٩ و ٢٠٠٣ و ٢٠١٢، ومحاولات انقلاب في عامي ١٩٨٥ و ١٩٩٣، ومحاولات انقلاب مزعومة في أعوام ٢٠٠٩ و ٢٠١١ و ٢٠١٢. واقترن عدم الاستقرار السياسي في البلد بارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاغتيالات بدوافع سياسية، وعمليات الاختطاف، وحالات التعذيب، وعمليات الاعتقال التعسفي، وحالات احتجاز المعارضين السياسيين وممثلي المجتمع المدني، وفرض القيود على حرية التعبير والتجمع.

٤٦ - وترتبط قضايا السلام والأمن في غينيا - بيساو ارتباطا قويا بالتحديات الإنمائية. وتنتج الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار في البلد عن ترابط مركَّب بين أربعة عوامل رئيسية، وهي: (أ) الديناميات السياسية - العسكرية؛ (ب) عدم فعالية مؤسسات الدولة وانعدام سيادة القانون؛ (ج) الفقر ونقص فرص الحصول على الخدمات الأساسية (ولا سيما للنساء والشباب)؛ (د) الإفلات من العقاب وانتهاكات حقوق الإنسان.

الديناميات السياسية - العسكرية

٤٧ - لقد أثرت القوات المسلحة تأثيرا غير متناسب على الحياة المدنية والسياسية، وتمكنت من تغيير التحالفات السياسية والتأثير في صنع القرار والإطاحة بحكومات منتخبة ديمقراطيا. وتنبع قوة المؤسسة العسكرية جزئيا من الإخفاق في تحويل الجناح المسلح لحركة التحرير المناهضة للاستعمار، القوات المسلحة الثورية الشعبية، إلى جيش نظامي محترف في أعقاب نيل الاستقلال عام ١٩٧٤. وقد مكَّن هذا الأمر القادة العسكريين من الاستمرار في التأثير على هياكل صنع القرار السياسي. وساهم أيضا في إيجاد دينامية تتيح للساخطين من أعضاء النخبة السياسية، الراغبين في تعزيز مواقفهم وأجنداتهم، من إقامة تحالفات مصالح مع القوات المسلحة. ونتيجة لذلك، كانت الرقابة المدنية على القوات العسكرية محدودة جدا، وظلت غينيا - بيساو تتسم بشبكة معقدة من العلاقات بين الأوساط السياسية ودوائر الأعمال التجارية والمؤسسة العسكرية. ورغم التغيير الإيجابي جدا الذي نجم عن الانتخابات، ما زالت المجموعة الصغيرة نسبيا التي تمارس نفوذها على التعيينات في الوظائف الرئيسية بمؤسسات الدولة تضم بعض الضالعين في قضايا الفساد والأنشطة غير المشروعة، بما في ذلك الإتجار بالبشر وبالمخدرات.

٤٨ - ولقد تفاقمت الانقسامات داخل المجتمع بسبب قلةُ الحوار السياسي والاجتماعي القائم منذ وقت طويل بين الشعب والجهات السياسية الفاعلة والجيش. وثمة مؤشرات تدل على أن الفصائل السياسية قد شرعت في استغلال القضايا القبلية لفائدتها، وهو ما من شأنه أن يعمق الانقسامات الإثنية. وعلى وجه التحديد، يبدو أن مجموعة البلانتا التي يهيمن أعضاؤها على القوات المسلحة تستفيد من فرص اجتماعية - اقتصادية محدودة خارج

القوات المسلحة؛ ولذلك، لا بد من أن تكون معالجة هذا الأمر عنصرا مهما في أي عملية إصلاح لقطاع الأمن. ونظرا لكون نسبة النساء في صفوف القوات المسلحة لا تتجاوز ٨ في المائة، ولتولي عدد أقل منهن مناصب ذات سلطة، وللظروف غير المواتية (مثل الافتقار إلى ثكنات ومعدات منفصلة)، فالجيش غير قادر على اجتذاب المزيد من المجنَّدات وتلبية احتياجات الأمن والدفاع لجميع السكان.

عدم فعالية مؤسسات الدولة وانعدام سيادة القانون

٤٩ - على مدى عقود من عدم الاستقرار، ظلت النخبة السياسية العسكرية تحتكر الدولة، كما ألغت فعليا مبدأ الفصل بين السلطات. أما بقية السكان فتربطهم بالدولة، في أحسن الأحوال، روابط الولاء، وفي أسوأها لا يربطهم بها رابط على الإطلاق. وغالبا ما يكون للولاء أسبقية على المنافسة الشريفة والتوظيف على أساس الكفاءة. ونظرا لتدني الأجور وتكرار التأخر في دفع المرتبات، يكون الموظفون الحكوميون والقضائيون عرضة بشكل كبير للفساد والارتشاء. أما خارج العاصمة، فحضور الدولة يكاد يكون معدوما، ولذلك، تقوم الهياكل السياسية والاجتماعية المحلية، بما في ذلك الزعماء التقليديون والدينيون، بمهام أساسية تندرج عادة ضمن اختصاص الدولة. وتضطلع هذه الهياكل التقليدية بدور مهم في سدِّ الثغرات التي تخلفها الدولة، في مجالات تشمل فض النزاعات، بيد أنها تُديم انعدام الارتباط بين المواطن والدولة، وبين الأقاليم والعاصمة، وتفضي في بعض الحالات إلى مفاقمة تهميش المرأة.

الفقر ونقص فرص الحصول على الخدمات الأساسية

٥٠ - تعجز مؤسسات الدولة الضعيفة في غينيا - بيساو عن تقديم الخدمات إلى السكان الذين يعانون من الفقر المدقع. وعلى مدى عقود، في حين كانت النخبة تتنافس على حيازة السلطة والسيطرة على الموارد، ظلَّ السكان محرومين من حقهم في الحصول على الخدمات الأساسية. والغالبية العظمى من السكان، ولا سيما في المناطق الريفية حيث يعيش حوالي ٨٠ في المائة منهم، تكاد لا تستفيد من الفرص الاجتماعية - الاقتصادية. والنساء يتضرَّرن بشكل غير متناسب من هذا الأمر، ذلك أن حصولهن على ملكية الأراضي محدود أو منعدم (بحسب انتماءاتهن الإثنية)، رغم كونهن يشكلن القسم الأكبر من القوة العاملة في زراعة الكفاف. ومعدلات الوفيات النفاسية في غينيا - بيساو هي من بين أعلى المعدلات في العالم، والعنف الجنساني واسع الانتشار.

٥١ - وتتمتع غينيا - بيساو بمناخ وتربة كفيلين بتطوير القطاع الزراعي وبالتالي، تحفيز النمو الاقتصادي وإيجاد فرص عمل، بيد أن هذه الإمكانات لم يُستفدْ منها قط. فالزراعة تقتصر على زراعة الكفاف وتصدير السلع الخام (ولا سيما جوز الكاجو). وهذا الواقع الذي لا يعود بالنفع على الأغلبية العظمى من السكان قابل للتغيير عن طريق الاستثمار في المشاريع الصناعية - الزراعية المتخصصة في التجهيز والتغليف والصناعات ذات الصلة؛ وهو ما حدَّدته الحكومة بوصفه من مجالات الأولوية الرامية إلى حفز التنمية الاجتماعية - الاقتصادية. ومن المفارقات أن ما يُقدَّر بـ ٨٠ في المائة من السكان يعملون في الزراعة، غير أن ٧ في المائة منهم فقط يتمتعون بالأمن الغذائي. وبالإضافة إلى ذلك، يوجد نقص حاد في إمكانية الحصول على المياه الصالحة للشرب.

٥٢ - ومعظم المجتمعات المحلية لا تحصل على الرعاية الصحية والتعليم. وإجمالا، يعاني ٦٤ في المائة من النساء و ٤٨ في المائة من الرجال من الأمية؛ وترتفع هذه المعدلات في المناطق الريفية، مما يشكل عائقا أمام تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي. وأدى الانقلاب العسكري الذي وقع في نيسان/أبريل ٢٠١٢ إلى انسحاب المجتمع الدولي وإلى نقص المعونة المقدَّمة للاستثمارات العامة بمعدل ٥٥ في المائة في العام نفسه. وعلاوة على ذلك، فقد قوَّض الانقلاب أداء مؤسسات الدولة الذي كان مستواه متدنيا أصلا، مما أدى إلى تردِّي الأوضاع المعيشية الهشة أساسا. فالسكان يُحرمون من فرص المشاركة الكاملة في تنمية البلد ويُستبعدون من توزيع الثروة ومن التعيين في الوظائف الحكومية والمشاركة في صنع القرار، وهو ما يعمِّق لديهم الشعور بإقصاء الدولة لهم وبعدم ثقتهم في القيادة السياسية.

الإفلات من العقاب وانتهاكات حقوق الإنسان

٥٣ - تتسم مؤسسات الأمن والعدالة في غينيا - بيساو بضعفٍ بالغ، مما يؤدي إلى تفشي ثقافة الإفلات من العقاب. فالسلطة القضائية تعاني من عدم الاستقلالية ومحدودية الوسائل اللازمة لأداء مهامها الأساسية، ولا سيما في ما يتعلق بالتحقيق في الأعمال الإجرامية والملاحقة القضائية لمرتكبيها ممن هم في مواقع السلطة. والسجون في البلد لا تستوفي معايير حقوق الإنسان والمعايير الأمنية. أما وصول السكان إلى العدالة، وهو شرط أساسي لإعمال حقوق الإنسان، فما زال يمثل تحديا كبيرا، لا سيما في المناطق الريفية وفي ما يتعلق بالنساء. فهن لا يشكلن إلا أقل من ١٠ في المائة من المستفيدين من نظام العدالة، رغم أهن يعانين بشكل غير متناسب من أشكال سوء المعاملة ومن الجريمة. ويشكل الإفلات من العقاب أحد التهديدات الرئيسية للسلام والاستقرار والتنمية والمصالحة في غينيا - بيساو، ويُعتبر العفو الأداة المفضلة للتعامل مع ما يُرتكب من جرائم خطيرة ومع انتهاكات حقوق الإنسان. ومن

الواضح أن العفو، في غياب مصالحة حقيقية، يؤدي إلى نتائج عكسية حيث يلغي وسيلة من وسائل ردع الجريمة وانتهاكات حقوق الإنسان. ولقد أتاحت الفترة الانتقالية التي دامت سنتين وأعقبت انقلاب عام ٢٠١٢، مرتعا خصبا للطغمة العسكرية والسياسيين المرتبطين بها لزيادة أنشطتهم غير المشروعة. ولا يثق السكان كثيرا بنظام العدالة الذي يُعتبر غير فعال ومتحيز ومسخَّر لمصالح الأقوياء، يخدمها ويرعاها.

باء - المخاطر والفرص

٥٤ - في ما يلي أبرز المخاطر التي من شأنها زعزعة السلام والاستقرار بشدة في غينيا - بيساو:

(أ) احتمال أن يؤدي تآكل التوافق السياسي داخل الحكومة الحالية التي تضم جميع الأطياف وتفاقم حدة التوتر بين الزعماء السياسيين الرئيسيين إلى حرمان الحكومة من وحدة الصف بالقدر الكافي للاضطلاع بالإصلاحات الضرورية، وإلى زيادة تدخل العسكريين في شؤون الحكم أو استيلائهم على السلطة بانقلاب عسكري في أسوأ الأحوال؛

(ب) احتمال أن يستغل بعض الأفراد اغتيال القادة السياسيين أو العسكريين أو موهم المفاجئ (و/أو انتشار إشاعات بهذا الشأن) لتقوية مواقفهم على حساب الاستقرار؛

(ج) احتمال أن يتفشى مرض فيروس إيبولا في غينيا - بيساو، مما سيؤثر سلبا على سكان البلد وعلى مؤسسات البلد التي تعاني أصلا من الهشاشة.

٥٥ - وفي المقابل، فإن السياق الحالي ينطوي على الفرص التالية:

(أ) حكومة تتمتع بالكفاءة والشرعية وتشمل جميع الأطراف يميل قادتها إلى تحقيق التوافق وإقامة الحوار وتحظى بدعم محلي ودولي كبير؛

(ب) الإرادة السياسية اللازمة التي أبدتها الحكومة لمناقشة مسائل الفساد والإفلات من العقاب والجريمة المنظمة/الاتجار بالمخدرات عبر الحدود الوطنية ومكافحتها، إلى جانب إقامة روابط إقليمية متينة يمكن تسخيرها لمكافحة هذه التهديدات؛

(ج) رغبة أصحاب المصلحة الوطنيين في طيِّ صفحة الاضطرابات السياسية التي استمرت على مر عقود من الزمن؛

(د) التزام الشركاء الدوليين والمؤسسات المالية باستئناف التعاون وتفاعلهم بإيجابية مع الخطوات المتخذة لإصلاح قطاع الأمن، ولا سيما خطوة تغيير القيادة العسكرية؛

(هـ) التزام الحكومة بزيادة مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات ومواءمة الإطار القانوني الوطني مع اتفاقيات حقوق الإنسان الدولية؛

(و) استمرار وجود بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا - بيساو بوصفها قوة لتعزيز الاستقرار والأمن؛

(ز) ظهور بشائر مكاسب السلام وبذل جهود أولية على طريق تعزيز النمو الاقتصادي الشامل للجميع والاستغلال المسؤول للموارد الطبيعية؛

(ح) العلاقات الإيجابية والبناءة التي تربط الزعماء الدينيين بعضهم ببعض والدور الذي بوسعهم أن يضطلعوا به في بناء السلام بصفة عامة وفي نشر التسامح بين الطوائف بصفة خاصة؛

(ط) وجود مكتب الأمم المتحدة المتكامل وممثلي الخاص الذي يتمتع بموقع جيد يتيح له الاضطلاع بكفاءة بمساعيَّ الحميدة وتنسيق الدعم الدولي.

جيم - أولويات الحكومة الديمقراطية الشرعية

٥٦ - ترد أدناه أولويات البلد الرئيسية لفترة السنوات الأربع ٢٠١٤-٢٠١٨، كما اعتمدها مجلس الوزراء وأقرَّتها الجمعية الوطنية مؤخرا:

(أ) توطيد سيادة القانون وتشجيع الحكم الرشيد وإصلاح مؤسسات الدولة؛

(ب) تشجيع النمو الاقتصادي والحد من الفقر؛

(ج) تشجيع التنمية البشرية وتعزيزها من خلال بناء القدرات؛

(د) تنشيط الجهود المبذولة في مجال السياسة الخارجية والتكامل الإقليمي والاستفادة من أبناء البلد المقيمين في الخارج.

٥٧ - وتنطوي رؤية الحكومة لتنمية البلد، كما عبّر عنها رئيس الوزراء، واستراتيجيتها في التعامل مع اجتماع المائدة المستديرة للشركاء، على أربع أولويات أقرَّتها الجمعية الوطنية، وهي:

(أ) تحقيق الاستقرار الحكومي (من خلال إجراء إصلاحات هيكلية تشمل قطاعات الدفاع والأمن والعدالة)؛

(ب) إكساب القطاع الزراعي القدرة على تصنيع المحاصيل (إتاحة تحويل هذه المحاصيل إلى منتجات صناعية - زراعية ذات قيمة مضافة)؛

(ج) ضخ استثمارات في البنية التحتية للطاقة والنقل (مع التركيز على الطاقة النظيفة والطرق والموانئ)؛

(د) تحويل التنوع البيولوجي الثري الذي تتمتع به غينيا - بيساو إلى قيمة نقدية وحماية هذا التنوع من خلال تمكين الشركاء ذوي المصداقية من الاستثمار السليم في هذا المجال (من أجل تنويع الاقتصاد حتى لا يعتمد فقط على تصدير جوز الكاجو الخام وعلى المعونة الخارجية).

٥٨ - وخلال المشاورات التي أجرتها بعثة التقييم الاستراتيجي مع قادة البلد، برزت ثلاث أولويات ذات أهمية بشكل خاص لكفالة اتساق ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل، وهي:

(أ) الاستفادة من المساعي الحميدة للأمين العام في تيسير الحوار وبناء الثقة بين أبرز الأطراف السياسية الفاعلة في البلد؛

(ب) تقديم الدعم التقني الذي تستلزمه عملية الحوار والمصالحة على الصعيد الوطني؛

(ج) استنفار الشركاء الدوليين بقوة للمساهمة في المحافظة على الاستقرار والأمن الداخليين في غينيا - بيساو، والتنسيق بينهم.

دال - الخيارات الاستراتيجية ومجالات التدخل

٥٩ - يتفق النظراء الوطنيون والدوليون على أن مكتب الأمم المتحدة المتكامل ما فتئ يمارس دورا حاسما، منذ أن تولى مهامه في البلد، ولا سيما في مساعدة غينيا - بيساو على تخطي الأزمة وإعادة إرساء النظام الدستوري. ورغم أن ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لا تزال صالحة للتنفيذ، فثمة ما يبرِّر إدخال تعديلات على بعض النقاط التي سيركز عليها المكتب أثناء اضطلاعه بها في ضوء الأولويات التي حدَّدتها الحكومة الديمقراطية الشرعية وأيضا في ضوء تحليل المزايا النسبية التي يتسم بها الوجود المتكامل للأمم المتحدة في البلد.

تعزيز تنسيق المساعدة الدولية وحشد المزيد منها

٦٠ - في سبيل دعم حكومة غينيا - بيساو الديمقراطية الشرعية، لا بد من تعزيز تنسيق المساعدة الدولية وحشد المزيد منها لترسيخ السلام والديمقراطية. ولقد لاحظت بعثة التقييم الاستراتيجي أن جميع الأطراف تدعم بقوة الجهود التي يبذلها ممثلي الخاص لتنظيم لقاءات تجمع الشركاء الدوليين والتنسيق بينهم. وبالنظر إلى عدم وجود اتساق بين الشركاء في الماضي، يتبين أنه من الضرورة بمكان مواصلة تعزيز هذه الفرصة السانحة حاليا والاستفادة

منـها. والتمسـت الحكومـة مـن الأمـم المتحـدة، في إطـار الـدور التنسـيقي الـذي تؤديـه، أن تسـاعدها في جـذب الاهتمـام والـدعم الـدوليين ونقـل رسـالة مفادهـا أن الحكومـة تتمتـع بالمصداقية وأنها عقدت العزم على تنفيذ إصلاحات رئيسية. ولقد طُلبَ تحديدا من مكتب الأمـم المتحـدة المتكامـل وبرنـامج الأمـم المتحـدة الإنمـائي أن يـدعما تنظيم اجتمـاع المائـدة المستديرة للمانحين المقرَّر عقده في ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٥، من أجل تعبئة موارد كافية لتنفيذ الإصلاحات الرئيسية. وعلاوة على ذلك، يُوصى بأن تضع الحكومة، بمساعدة الشركاء، عند الاقتضاء، آليات مساءلة تُطبِّقها عند استخدام تبرعات المانحين.

تعزيز الدور الذي يؤديه ممثلي الخاص في مجال المساعي الحميدة ودعم عملية الحوار والمصالحة على الصعيد الوطني

٦١ - من أجل الحفاظ على وجود المكتب، طالب بعض المحاورين البارزين بأن ينشط ممثلي الخاص في الاضطلاع بمهام المساعي الحميدة لإقامة علاقة بناءة بين أبرز أصحاب المصلحة الوطنيين، وكذلك بين مؤسسات الدولة وداخلها. ولذلك، فإن الضرورة تقتضي تعزيز دور المساعي الحميدة الذي يمارسه ممثلي الخاص، بما في ذلك من خلال تزويده بقدرة تكميلية إذا دعت الحاجة. ويكتسب هذا الدور أهمية قصوى في رأب الصدع داخل الأحزاب وفيما بينها، لتمكين الحكومة من الاحتفاظ بوحدتها وشمولها للجميع، وهو أمرٌ ضروري لبسط رقابة السلطة المدنية على المؤسسة العسكرية ولتنفيذ الإصلاحات الاجتماعية - الاقتصادية.

دعم استمرار بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا - بيساو

٦٢ - اعترف جميع المحاورين بأهمية الدور الذي تمارسه بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا - بيساو منذ نشرها في البلد بوصفها قوة لتحقيق الاستقرار لديها قدرة ردع قوية. ففي اللحظات الحرجة، حال وجود هذه البعثة دون تدهور الأوضاع الهشة. وتحظى البعثة حتى الآن بدعم كامل من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وتعتقد الحكومة ومعها محاورون آخرون أنه يتعين تمديد ولاية البعثة في هذه المرحلة الدقيقة من مراحل ترسيخ دعائم السلام. وذكرت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أنه سيصعب عليها أن تستمر في تحمل العبء المالي للبعثة بمفردها، وتجري مناقشات حاليا مع شركاء آخرين بشأن تقديم الدعم لها. وفي الوقت نفسه، حبَّذ كل المحاورين المعنيين قيام مجلس الأمن بإعلان تأييده لاستمرار البعثة.

هاء – استراتيجية الخروج

٦٣ – بفضل الهيكل الحالي المتكامل للبعثة الذي يمارس فيه أحد نواب ممثلي الخاصين دور المنسِّق المقيم أيضا، ستتم عملية الانتقال بسلاسة، إذ أن المهام المكلَّف بها مكتب الأمم المتحدة المتكامل ستنتقل تدريجيا إلى فريق الأمم المتحدة القطري. وفي هذا السياق، ستواظب قيادة مكتب الأمم المتحدة المتكامل على تقييم التقدم المحرز في تنفيذ الولاية، باستخدام فريق السياسات الاستراتيجية الموجود لديها بالفعل. وسوف يُعين ذلك الأمم المتحدة في غينيا – بيساو على التخطيط لأنشطة حشد الموارد وتحديد أولويات إنفاقها، مع مراعاة التقدم المحرز والنجاح النهائي في تنفيذ ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل.

سادسا – ملاحظات

٦٤ – تسعى غينيا – بيساو، بعد أن أعادت إرساء نظامها الدستوري عقب نجاحها في إجراء الانتخابات وتنصيب السلطات الوطنية، إلى عبور مرحلة الهشاشة وبلوغ مرحلة الاستقرار. وإنني أُشيدُ بسلطات البلد المنتخبة لما قطعته من أشواط كبيرة على طريق تلبية الاحتياجات الأساسية للشعب الذي تمثله، كخطوة أولى على طريق السلام المستدام. كما أُحيطُ علما مع الارتياح بأن القيادة السياسية ومجتمع غينيا – بيساو ككل يبديان التزاما بالمضي قدما صوب إصلاح قطاع الأمن والنظام القضائي والإدارة العامة والاقتصاد. وفي هذا الصدد، سيظل من الأهمية بمكان إقامة علاقة بناءة بين الرئيس، ورئيس الوزراء، ورئيس الجمعية الوطنية.

٦٥ – ورغم هذه الصورة الإيجابية، لا تزال مؤسسات الدولة في البلد ضعيفة و لم تُستأصل بعد إلى حد كبير جذور عدم الاستقرار. وإنني أدعو جميع الأطراف الوطنية الفاعلة إلى توخي اليقظة وتحاشي إهدار المكاسب التي تحققت بالفعل، وإلى مواصلة الجهود الرامية إلى بناء الثقة السياسية لدى الشعب. ويجب أن يظل تعزيز سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها دوليا على قائمة الأولويات. وإنني أطالبها أيضا بأن تستمر في اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع الفساد والإفلات من العقاب، أو استخدام غينيا – بيساو كمعبر لتجارة المخدرات والجريمة المنظمة.

٦٦ – وسيظل من الأمور التي لا غنى عنها في المستقبل المنظور أن يداوم الشركاء الدوليين على المشاركة بلا انقطاع بالنظر إلى أنه لا يزال يتعين تلبية الاحتياجات الاجتماعية الاقتصادية الهائلة وإلى أن مستويات الفقر مرتفعة للغاية. وإنني أهيب بالمجتمع الدولي استغلال اجتماع المائدة المستديرة للشركاء المقرَّر عقده في ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٥ كفرصة لتعزيز

مشاركته مع غينيا – بيساو، ولإنشاء شراكة على أساس رؤية مشتركة للمستقبل. وأشجع المانحين والسلطات على دعم الحكومة في إعداد نظم شفافة لتنسيق المعونات وتتبعها وأن يجعلوا هذه المسألة ركيزة من ركائز هذه الشراكة. ومن المهم أن يواصل الشركاء دعم غينيا – بيساو بصورة قابلة للتنبؤ على المدى الطويل لكي يتسنى لها إجراء عملية التحول الاقتصادي الضرورية لإخراج اقتصادها من دائرة الاعتماد على تصدير جوز الكاجو وعلى المساعدة الخارجية.

٦٧ – ومن الأسباب الجذرية لانزلاق غينيا – بيساو في دائرة عدم الاستقرار أنها لم تشهد من قبل حوارا حقيقيا وجادا بين أصحاب المصلحة الوطنيين يهدف إلى تحقيق المصالحة الوطنية. وفي هذا الصدد، أُحثُ أصحاب المصلحة الوطنيين على السير في طريق ينأى بالبلد بشدة عن الاستيلاء على السلطة بشكل غير دستوري ويتجه به نحو نظام حكم ديمقراطي مستدام. ولبلوغ هذه الغاية، يتعين إجراء حوار حقيقي وطني شامل يهدف إلى إيجاد حلول متفق عليها للمشاكل التي يواجهها البلد. وإنني أُرحِّبُ بالخطوات الأولية المتخذة لإعادة تنشيط عملية الحوار والمصالحة على الصعيد الوطني. وأُشجع جميع أصحاب المصلحة الوطنيين على ضمان أن تكون هذه العملية شاملة للجميع وتجتث جذور عدم الاستقرار وتُشكّل قاعدة متينة لإرساء دعائم المصالحة الوطنية والاستقرار السياسي والتنمية الاجتماعية – الاقتصادية.

٦٨ – ولكفالة اتساق ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل مع أولويات الحكومة الديمقراطية الشرعية، أوصي بإدراج الأولويات المحدَّدة في الفقرات ٦٠-٦٢ من هذا التقرير في ولاية البعثة، وهي: تعزيز التنسيق بين الشركاء الدوليين وحشد المزيد من المساعدة الخارجية؛ وتعزيز دور ممثلي الخاص فيما يتعلق باستخدام مساعيَّ الحميدة وزيادة الدعم لعملية الحوار والمصالحة على الصعيد الوطني؛ ودعم مجلس الأمن لاستمرار بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا – بيساو، نظرا إلى الدور الأساسي الذي تؤديه هذه البعثة بوصفها شريكا لغينيا – بيساو وللأمم المتحدة.

٦٩ – وأوصي كذلك بتمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لمدة ١٢ شهرا حتى ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٦، لكي يتسنى للبعثة أن تواصل معاونة الحكومة على المضي قدما بإنجاز أولوياتها.

٧٠ – وأود ختاما أن أعرب عن تقديري لموظفي مكتب الأمم المتحدة المتكامل وفريق الأمم المتحدة القطري بقيادة ممثلي الخاص، السيد ميغيل تروفوادا، ولشركاء غينيا – بيساو الإقليميين والدوليين لما يواصلون تقديمه من مساهمات في الجهود المبذولة لبناء السلام في البلد.